السلطة التنفيذية مطالبة بتقديم برنامج واقعي قابل للمناقشة والتنفيذ

العمير: فريق الأولويات يجتمع مع الحكومة اليوم لوضع تصور مشترك

■ استعرضنا ما قدمته اللجان البرلمانية من أفكار وأرجأنا البت فيها حتى استيضاح رؤية الوزراء

أعلن رئيس فريق الاولويات المشكل من مكتب مجلس الامة النائب د.علي العمير عن اجتماع الفريق مع الحكومة «اليوم» للاطلاع على برنامج عملها وتحديد الاولويات المشتركة لدور الانعقاد المقبل.

وقال النائب العمير في تصريح للصحافيين في مجلس الامة أمس، ان الفريق استعرض في اجتماعه الاول ماتبقى على جدول أعمال اللجان البرلمانية والاولويات التي قدمتها اللجان الى مكتب مجلس الامة.

وأضاف ان تلك الالويات لن يتم البت بها الى حين الاجتماع مع الحكومة غدا «اليوم» ومعرفة الاولويات التي سيتضمنها برنامج عملها، متمنيا ان يكون هذا البرنامج واقعيا «وليس انشائيا وأن يكون قابلا للمناقشة» حتى يمكن العمل على اقرار المتوافق منه مع الاولويات النيابية في دور الانعقاد المقبل من خلال اسقاطها على جلسات مجلس الامة، مؤكدا حرص النواب على التوافق مع الحكومة على أولويات واقعية خالية من أي عقبات تشريعية قد تحول دون إنجازها في دور الانعقاد المقبل.

وأعرب النائب العمير عن الامل في أن يستمر فريق الاولويات في عمله حتى نهاية دور الانعقاد وبالتوازي مع ما يتم انجازه من قوانين «حتى لا تتبدل الاولويات وتحل محلها أولويات أخرى ويتأخر الانجاز».

فريق الأولويات يعقد اجتماعه مع الحكومة اليوم

■ التميمي: اجتماع اليوم سيحدد بدرجة كبيرة ملامح التعاون بين السلطتين خلال الفترة المقبلة

■ حريصون على توافق السلطتين على مشاريع خالية من أي عقبات تشريعية تحول دون إنجازها

وقال إن الفريق وجه في اجتماعه الشكر لرئيس مجلس الأمة وأعضاء مكتب المجلس على تفويض أعضاء الفريق لهذه المهمة، منوها بكفاءة زملائه النواب وقدرتهم على تقديم تقرير وافي حول الأولويات في أسرع وقت ممكن وبما لا يتجاوز 3 أسابيع. من جانبه، أوضح عضو الفريق النائب عبدالله التميمي أن الاجتماع مع الحكومة سيحدد بدرجة كبيرة ملامح أولويات السلطتين، مبينا أن اجتماع الفريق أمس، استعرض أولويات اللجان البرلمانية وأرجأ اتخاذ قرارا لحين الاجتماع مع الحكومة.

يذكر ان فريق الاولويات الذي يترأسه العمير يتألف من الاعضاء الدكتور عبد الكريم الكندري وسعود الحريجي وراكان النصف وعبدالله التميمي والدكتور محمد الحويلة.

أشاد بما قامت به وزارة التجارة من ضبط هذه الكميات

العوضي: تخزين الخضار لاحتكاره جريمة يجب محاسبة مرتكبيها

وصف النائب كامل العوضي عمليات تخزين كميات كبيرة من الخضار والفاكهة والسلع في ثلاجات شركات عدة لرفع أسعارها وتحقيق مكاسب أكبر بالضربة الكبرى، بانها «جريمة بكل المقاييس يجب محاسبه مرتكبيها للأضرار التي تسببها مثل هذه الأفعال ليست للمواطن فحسب بل للاقتصاد الكويتي أيضا».

واوضح أن «ما قامت به وزارة التجارة من ضبط هذه الكميات الكبيرة يستحق الإشادة ومكافأة الموظفين الذين قاموا بهذا العمل المشكور وتكريمهم لأنهم حموا الكويت والمواطنين من جشع وطمع بعض الشركات.

وطالب بأن «تتابع الوزارة جهودها مع الجهات الحكومية المعنية بمراقبة مخازن هذه الشركات وتطبيق القانون بكل حسم على المخالفين بحيث لا تتكرر مثل هذه الأعمال وإحالتهم إلى جهات التحقيق المختصة ليكون ذلك رادعا لمن تسول له نفسه العبث بقوت الشعب والعمل على محاربة أي ارتفاع مصطنع في الأسعار وحماية المستهلك من ضرر التجاوزات وعمليات الاحتيال التي يقوم بها ضعاف النفوس من أصحاب تلك الشركات».

كامل العوضي

وناشد العوضي وزارة التجارة والمواطنين والمقيمين تبليغ الجهات المختصة عن أي مخالفات لقوانين التجارة والمتعلقة بالغش التجاري من خلال مراكز الرقابة المختلفة التابعة لوزارة التجارة.

وثمن جهود وزارة التجارة وعلى رأسها الوزير أنس الصالح والأجهزة المعنية في تكثيف حملاتهم لمراقبة السوق وضبط الأسعار وضبط مثل هذه الحالات، مضيفا عليهم مواصلة حملاتهم والضرب بيد من حديد على أمثال هؤلاء المخالفين حتى لا تتكرر مثل هذه الحالات. وقال العوضي إن الوقت قد حان لإقرار مشروع الهيئة العامة للغذاء والذي تم إقراره في فترة المجلس المبطل السابق لاسيما ان لهذه الهيئة من خصائص ما يكافح هذه الأفعال ومراقبة السوق والبضائع ونحن في حاجة ماسة لتطبيق القانون.

أعلن تقديم طلب لتشكيلها في الجلسة الافتتاحية لدور الانعقاد

الشمري: لجنة «البدون» البرلمانية ضرورية لحل مشكلتهم وإنهاء معاناتهم

أعلن النائب سلطان اللغيصم الشمري انه سيقدم طلبا في الجلسة الافتتاحية لدور الانعقاد المقبل لمجلس الامه «لانشاء لجنة البدون البرلمانية ، لما لهذه اللجنه من ضرورة في حل قضية البدون وانهاء معاناتهم».

واضاف الشمري ان «جدول اعمال لجنة الدفاع والداخليه متخم بمشاريع قوانين تحتاج الى اخذ ورد بما يستلزم انشاء لجنه متخصصه لحل قضية البدون لضمان حياة كريمه لهم وحل الملفات العالقه».

وكشف الشمري ان من اولوياته في جدول اعمال اللجنه ان تم الموافقه على انشائها» اقرار مساعدات ماليه شهريه من بيت الزكاة بدلا من فترة الاربعة شهور كما هو معمول به الان»، مشيرا الى ان» غلاء المعيشه وارتفاع اسعار استئجار البيوت زاد من معاناة اسر البدون». مستشهدا ب» تآكل رواتب الموظفين الكويتيين من غلاء الاسعار وازمة السكن».

وقال إنه يجب توفير حياة كريمه للبدون واعطاء تسهيلات لسرعة توظيفهم في القطاع الحكومي والخاص وذلك من خلال ديوان الخدمه او انشاء جهاز لتوظيف البدون خارج نطاق شروط اللجنه المركزيه الى جانب فتح باب توظيف ابناء الكويتيات والعسكريين لدى وزارتي الداخليه والدفاع.

واستغرب الشمري من تدني رواتب البدون في القطاع العام دون رواتب الوافدين والذي كان من المفترض مساواتهم على اقل تقدير مع رواتب الخليجيين، موضحا انه لن يهدأ له بال «الا برفع الظلم والاجحاف عنهم.

واشار ان لديه «قائمه من الملفات الساخنه التي يجب ان تحل وعلى راسها وقف المماطله في تطبيق قانون تجنيس الاربع الاف والذي نشد من عزم وزير الداخلية الشيخ محمد الخالد في ازالة العراقيل نحو تطبيقه واعطاء المستحقين الجنسيه الكويتية».

سلطان الشمري

حذر الوزارة من التهاون مع أحداث توقظ الفتنة بين أطياف المجتمع

العازمي: الداخلية مطالبة بالإسراع في ضبط المعتدين على مسجدي السالمية

حذر النائب حمدان العازمي وزارة الداخلية من التهاون في ضبط الاشخاص الذين اعتدوا على مسجدي مهنا عبدالرحمن المهنا وصالح ناصر الخنة في منطقة السالمية، وقاموا بحرق المصاحف، داعياً إياهم إلى بسرعة ضبط وإحضار الأشخاص المتورطين ومن يقف وراءهم في هذا الامر.

وطالب العازمي وزير الداخلية الشيخ محمد الخالد إلى تعزيز الاجراءات الامنية في الاماكن الدينية، لاسيما وأن هذه الاحداث توقظ الفتنة ويجب درء هذه الاسباب، فمن غير المسموح التعدي على المساجد وحمايتها يعتبر خط أحمر ولن نقبل التهاون في ضبط الجناة.

وأشار العازمي إلى أهمية محاسبة هؤلاء الجناة وكشفهم أمام المجتمع الكويتي خصوصا وأن الجناة قاموا بالدخول إلى مصلى النساء وإشعال النيران في المصاحف بذات الوقت، معرباً عن بالغ استنكاره لجميع هذه الإساءات المتجاوزة لكل الحدود، والمنتهكة لحقوق الدين.

ودعا إلى التعامل بكل حزم وحسم مع هذه الاعتداءات، مشددا على أهمية أن تعمل السلطتين للتعاون من أجل سن التشريعات الرادعة وتشديد الإجراءات الاحترازية للحد من هذه التصرفات، والضرب بيد من حديد على كل من يستهدف أمن الكويت واستقرارها ويسعى للنيل من وحدتها الوطنية وسلامتها المجتمعية.

ولفت إلى أن سيتابع إجراءات وزارة الداخلية في هذا الشان ويجب الاسراع بضبط مرتكبي هذا الجرم وتقديمهم لمحاكمات عاجلة ليكونو عبرة لكل من تسول له نفسه بالتعدي على مكتسباتنا الدينية.

حمدان العازمي

الحكومة مطالبة بتقديم أرقام ضمن خطة واضحة لحل القضية الإسكانية

العدساني: إجراءات محطة الزور خاطئة .. واستمرارها يفتح الباب أمام التجاوزات

أكد النائب رياض العدساني ان اجراءات تاسيس محطة الزور خاطئة رغم تاكيدنا انها مشروع تنموي، مضيفا ان ادعاء الحكومة بان المجلس يعطل المشاريع «كلام غير صحيح»، مشيرا الى الخلفية التاريخية لمحطة الزور التي بدات بمطالبات وزارة الاشغال لانشاءها من عام 1997 واليوم مضى على كتابهم 17 سنة، ويكفي ان الحكومة عطلته 12 سنة منذ اقراره في مجلس الوزراء عام 2001.

وقال العدساني في رده على تصريح الحكومة «ان الدولة بحاجة لمولدات طاقة كهربائية عبر محطة الزور وبعجالة» قائلا: نعم نتفق معهم بهذا الشيء، ولكن ان اعتراضنا على اجراءات الترسية المخالفة لقانون 39 لسنة 2010 بان تكون الشركة مدرجة في سوق الكويت للاوراق المالية بينما الشركة التي رسيت عليها المناقصة غير مدرجة في حين ان مرسوم اميري صدر في 2012، متداركا ان «لكن المناقصة ارسيت على الشركة في عام 2011» والاستجواب الذي قدم للوزير مصطفى الشمالي حين كان وزيرا للمالية فهو بشان الترسية الخاطئة والمخالفة، لافتا ان التعديل على القانون في عام 2012 عبر المرسوم لم يشمل الفترة السابقة التي تمت بها مخالفة الترسية.

ونوه العدساني ان الاقدام في المشروع لن يؤدي لان يفلت سمو رئيس مجلس الوزراء من المساءلة بل هو المساءل الاول لهذه القضية، محذرا من ان هذه السابقة الخاطئة ستكون حجة للحكومة لاتخاذ نفس الاجراءات تجاه مشروعا مستقبلية، قائلا لسموه: يا رئيس الوزراء الاجراء خاطئ والقانون واضح بان تكون الممارسة علنية وهو مالم يتم بل كانت اظرف مغلقة وفتحت وهي بذلك مناقصة وليست ممارسة، والشركة التي رسي عليها المشروع غير مدرجة في البورصة، ونتوه على حصة الحكومة في المشروع ٢٤ في المئة من راس المال لهيئة الاستثمار والتامينات الاجتماعية والتي يجب ان تكون لشركة مدرجة في سوق الاوراق المالية.

وتطرق العدساني الى القضية الاسكانية ووعود الحكومة ببناء ما يفوق 200 الف وحدة سكنية، مطالبا الحكومة ان تاتي بتلك الارقام ضمن خطة ببرنامج عمل زمني وميزانية مرصودة، مشددا على ضرورة الاستناد على قانون الرعاية السكنية لسنة 1993 وتحديدا المادتين 17 و18 التي تنص على ان انتظار المواطن لسكنه يكون في مدة اقصاها 8 سنوات مشمول الخدمات، لكن للاسف الحكومة توفر الارض بعد 15 سنة دون خدمات الكهرباء والماء لذا عليها تطبيق القانون ويجب ان يكون هناك تنسيق على طاولة مجلس الوزراء من خلال رئيس مجلس الوزراء مع وزراءه وليس مجرد شعارات وتصريحات، متسائلا اين متابعة ما يفوق 7 الاف وحدة سكنية في غرب عبدالله المبارك وافقت عليها البلدية للسكن واليوم وزير الاسكان هو نفسه وزير البلدية فيفترض ان نعرف اين وصلت الامور واين المتابعة. واكد العدساني على ضرورة معالجة خلل قضية محطة الزور وكذلك معالجة تفاقم القضية الاسكانية، مشيرا الى ان كل امور البلاد مترية، داعيا رئيس الوزراء الى المعالجات وتقديم برنامج عمل واقعي يتم تنفيذه بعجالة.

■ الاستمرار في المشروع لن يؤدي إلى رفع المساءلة عن رئيس الوزراء

رياض العدساني

استفسرت عن قيمتها وأسماء الشركات وعروض الأسعار

الهاشم لوزير الأشغال: ما أسباب إلغاء مناقصة بناء 4 مستشفيات جديدة؟

وجهت النائبة صفاء الهاشم سؤالا إلى وزير الأشغال عبد العزيز الإبراهيم حول أسباب إلغاء مناقصة بناء 4 مستشفيات جديدة، وجاء في نص السؤال ما يلي:

حيث أن بناء مستشفيات جديدة يأتي في طليعة خطة التنمية وسبق وأن طرحت مناقصات لبناء 4 مستشفيات هي «الرازي الجديد والأطفال الجديد والولادة الجديد وابن سينا الجديد» منتصف عام 2011.

ووفق المعطيات التي بين أيدينا من ان وزارة الاشغال ممثلة بالوزير عبدالعزيز الابراهيم الذي شكل لجنة داخلية من مسؤولين بالوزارة، فضلا عن تشكيل لجنة خارجية ممثلة بمسؤولين من جهات عدة من بينها ووزارة الاسكان وجامعة الكويت، واوصت هاتين اللجنتين وفق ما صرح به الوزير بضرورة اعادة طرح مناقصات المستشفيات الاربعة.

لذلك يرجى تزويدنا بالآتي :

1 – مدى صحة توصية هاتين اللجنتين بضرورة اعادة طرح المناقصات مرة أخرى مع أرفاق المستندات المؤيده لذلك والرأي الفني.

2 – قيمة المناقصات الاربع كل على حدة.

3 – أسماء كافة الشركات التي تقدمت للمناقصات المذكورة.

4 – أسماء الشركات الفائزة لبناء المستشفيات الاربعة.

5 – أسماء الشركات التي تليها وعروض الاسعار التي لم تفز بالمناقصات كل على حده.

6 – أسباب اعادة المناقصات للجنة مرة أخرى مع تزويدنا بالتقرير الذي أكد أسباب إعادة طرح المناقصه.

7 – تزويدنا برأي اللجنة الفنية بوزارة الاشغال والكتب الواردة لوزارة الأشغال من قبل وزارة الصحة حول تلك المناقصات منذ أن تم طرحها وحتى تاريخ تقديم السؤال.

8 – تزويدنا بالكتب المتعلقة بتلك المناقصات الصادرة من الوزارة واليها من لجنة المناقصات منذ تاريخ طرح المناقصات وحتى تقديم السؤال.

9 – أسماء أعضاء اللجنة الداخلية المشكلة من وزارة الأشغال لدراسة المناقصات ، والمؤهل العلمي لاعضاء اللجنة وسنوات الخبرة لكل منهم.

10 – تزويدنا بنسخه من الرأي الفني للجنة وعدد اجتماعاتها وما قيمة المكافآت التي تقاضاها أعضاء اللجنة نظير اجتماعاتها المتعلقة بدراسة المناقصات.

11 – تزويدنا بمحاضر اجتماعات اللجنة الداخلية منذ بداية تشكيلها وحتى اعداد تقريرها النهائي الذي يوصي باعادة طرح المناقصات.

12 – تزويدنا بأسماء اعضاء اللجنة الخارجية التي شكلتها وزارة الأشغال لدراسة المناقصات المذكورة والمؤهلات التعليمية لكل منهم وسنوات الخدمة ، ومحاضرً اجتماعاتها منذ الاجتماع الاول وحتى رفع تقريرها النهائي والمبالغ التي صرفت على اجتماعات اللجنة.

13 – المخاطبات التي تمت بين اللجنة الخارجية وكل من وزارة الأشغال، وزارة الأسكان، جامعة الكويت، لجنة المناقصات المركزية ، حول المناقصات الأربعة.

14 – تزويدي بكافة المراسلات والكتب الواردة والصادرة من وزارة الأشغال الى كافة الجهات المعنية بالمناقصات،والمتعلقة بانشاء المستشفيات الأربعة المذكورة منذ طرح المناقصات وحتى تقديم السؤال.

15 – هل واجهت الوزارة ضغوطات لاعادة طرح المناقصات من أي جهة كانت، واذا كانت الاجابة بنعم يرجى تزويدي بأسماء الذين مارسوا تلك الضغوط ، سواء كانوا شركات ام افراد وما هي جنسياتهم ، وهل لهم علاقة بالشركات المتقدمة للمناقصات المذكورة ، وماهي جنسياتهم.

16 – يرجى تزويدنا بخطة عمل الوزارة المتعلقة بخطة التنمية ، وهل تضمنت هذه المستشفيات؟ وما هي البدائل في حال اعيدت المناقصات المذكورة للجنة المناقصات ، وهل يترتب على اعادة طرح المناقصات شروط جزائية على وزارة الاشغال ،او وزارة الصحة.

صفاء الهاشم

الهاجري يقترح توسعة طريق الوفرة لتخفيف الازدحام

قدم النائب ماضي الهاجري اقتراحا لتوسعة طريق الوفرة نظرا للازدحام المروري الشديد، وجاء في نص الاقتراح ما يلي:

نظرا لما يشهده طريق الوفرة من كثرة الازدحام المروري ، حيث يخدم هذا الطريق مرتادي منطقة الوفرة الزراعية ومنطقة جواخير الأغنام وكذلك إسطبلات خيل الأحمدي ومنطقة النفايات النفطية السائلة وطريق الأرتال العسكرية وموظفي شركة نفط الكويت وشركة نفط الخليج بمنطقة الوفرة ، هذا بالإضافة لازدياد مرتاديه بعد إنشاء مدينة صباح الأحمد ، فاصبح طريق الوفرة يعاني من ضغط وكثافة بسبب عدم استيعابه للكم الهائل من السيارات والشاحنات التي ترتاده مما سبب العديد من الحوادث التي راح ضحيتها العديد من الأبرياء إضافة إلى أن هذا الطريق الحيوي والذي يمتد على نحو40 كيلو مترا يفتقر إلى العديد من الخدمات التي يحتاجها مرتادو هذا الطريق والذي يحتاج لكثير من الصيانة وإعادة تاهيل من جديد، وللتخفيف من هذا الازدحام المروري الشديد وللحد من الحوادث المرورية، وذلك لسلامة وأمن أرواح المواطنين والمقيمين من مرتادي هذا الطريق.

لذا فإنني أتقدم بالاقتراح برغبة التالي برجاء التفضل بعرضه على مجلس الأمة الموقر: «توسعة طريق الوفرة وجعله طريقا سريعا وتزويده بمحطات للوقود وتزويده بكافة الخدمات وسوق متكامل مزود بالسلع والخدمات التي تخدم مرتاديه ومركز طوارئ وإسعاف شامل ومتكامل مزود بالأجهزة والمواد الطبية ، ويعمل به أطباء طوارئ ومسعفون إضافة إلى مهبط للطائرات المروحية لنقل الحالات الطارئة ومركز أمني متكامل ومجهز بالأفراد والآليات لحماية مرتادي هذا الطريق الحيوي».

ماضي الهاجري